

الخيانة الزوجية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بين غياب التجريم والضرر المعنوي دراسة قانونية في نطاق قانون الأحوال الشخصية العراقي

المدرس المساعد الحسين علي ابريد¹

المستخلص

يختلف تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية باختلاف طريقة الاستخدام أو الاستفادة من الأمر، ففي بعض الحالات يكون هذا التأثير إيجابياً عندما يوطد العلاقات بشكل كبير، كما يمكن في حالات أخرى أن يكون تأثيره سلبياً لدرجة قد تصل إلى الطلاق.

تبدأ قصص العلاقات والخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال إتاحة الموقع إضافة أصدقاء إلى الحساب الخاص ليتمكنك فيما بعد التواصل معهم عبر دردشة كتابية أشخاص يستعملون أسماء مستعارة وبمرور الوقت يبدأ الشخصان في تعريف الآخر بنفسه حتى يحدث بينها تعود فتصبح أسرار كلا منهما لدى الآخر فتزداد الثقة إلى حد كبير، حينها قد يشعر الزوج أو الزوجة بارتياح لهذا الشخص أو يحدث توافق فكري بينهما من هنا تبدأ المغامرة من دون علم الشريك خاصة أن الحساب شخصي ولا يمكن للأخر دخوله دون علمه.

تبقى الخيانة الزوجية جريمة غير مثبتة في القانون بل لا يمكن إثباتها سواء من طرف السلطات القضائية أو القائمين بالتحقيق . والمشكلة في أن فعل الخيانة عبر وسائل التواصل الاجتماعي يخضع لقاعدة شرعية الجرائم بمعنى أنه لا يمكن إعتبار الفعل مجرم جنائياً ما لم يثبت تطابقه مع نص خاص في نطاق قانون العقوبات العراقي على الرغم من ثبوت الضرر بفعل الخيانة الذي يتيح لمن وقع عليه أن يطلب التقريقر أمام المحاكم الشرعية وبالتالي فإن حقوقه الجنائية من ممكن أن تهدر مع المطالبة أمام المحاكم الشرعية .

أصبح المشرع مرغماً بتقديم تعديلات تواكب التطورات التكنولوجية التي أصبح يعرفها العالم في مجال التواصل من جهة، و يحفظ حقوق المتقاضين من جهة ثانية، لسد الفراغ التشريعي .

الكلمات المفتاحية: الخيانة الزوجية، قانون الاحوال الشخصية، قانون العقوبات العراقي، وسائل التواصل الاجتماعي

Marital Infidelity Through Social Media between Lack of Criminalization and Moral Damage A Legal Study within the Scope of the Iraqi Personal Status Law

Assist. teacher Al-Hussein Ali Abrid¹

Abstract

The impact of social media on marital relationships varies depending on the method of use or benefit from it. In some cases, this impact is positive when it greatly strengthens relationships, and in other cases its impact can be negative to the point that it may lead to divorce.

Stories of relationships and marital infidelity begin through social networking sites, with the site allowing you to add friends to your private account so that you can later communicate with them via written chat. People use pseudonyms. Over time, the two people begin to introduce themselves to the other until something happens between them. They become accustomed to each other's secrets, and trust increases. To a large extent, then the husband or wife may feel comfortable with this person or that an intellectual compatibility may occur between them. From here the adventure begins without the knowledge of the partner, especially since the account is personal and the other cannot access it without his know ledge.

The legislator has become obligated to introduce amendments that keep pace with the technological developments that the world has become aware of in the field of communication on the one hand, and preserve the rights of litigants on the other hand, to fill the legislative vacuum.

Keywords: Marital Infidelity, Personal Status Law, Iraqi Penal Code, Social Media

انتساب الباحث

¹ قسم القانون، كلية الهادي الجامعة،
العراق، بغداد، 10011

¹ Alhuseen93ali@gmail.com

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تأريخ النشر : كانون الثاني 2025

Affiliation of Author

¹ Al-Hadi University College,
Department of Arts,
University State Iraq,
University City Baghdad,
University City Zip Code
10011

¹ Alhuseen93ali@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Jan. 2025

المقدمة

الجريمة من أركان مادية ومعنوية إلا أن صعوبة الأمر تثار حول الخيانة عبر مواقع التواصل الاجتماعي هل يمكن إستيعابها ضمن نصوص القانون الخاص بتجريم الخيانة الزوجية الواقعية ؟ .

أهمية البحث

تشكل الأسرة نواة المجتمع والحفاظ على كينونتها ودوامها يعني قوام المجتمع . لذا فإن تناول المشاكل الاجتماعية المستفحلة وتأثيرها على المجتمع ومن بينها خطورة مواقع التواصل الاجتماعي وإستعماله كوسيلة للخيانة الزوجية في نطاق التشريع وتناوله لها من حيث المعالجة أمر يحتاج ان يعالج وتسلط الضوء على معطياته .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

1. بيان مفهوم الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعد توضيحها في نطاق القانون .
2. تحديد المعالجة التشريعية لهذه الأفعال .

مشكلة البحث

هل تعتبر عملية التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي في إطار الأفعال مخرجة بالحياة ضمن مستويات الخيانة الزوجية بمفهومها الجنائي ؟ أم أن فعل الخيانة لا يمكن تجريمه إلا في إطار الحدود المرسومة في النصوص الجزائية والتشريع لا يحويها بين طياته .

منهج البحث

سنعالج البحث بالمنهج التحليلي بالإعتماد على نصوص القوانين التي عالجت الخيانة الزوجية وتحديد الأفعال المنسوبة لهذا الفعل من عدمه .

خطة البحث

سنعالج البحث بمطلبين :

- الأول : مفهوم الخيانة الزوجية في نطاق التشريع .
- والثاني : المعالجة التشريعية للخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي في الأونة الأخير متنفذة في حياة الأفراد بشكل واسع بحيث أصبح الأنترنت جزء من ضروريات الأسرة والإعتماد على وجوده ومحتواه المختلف بشكل لا يقبل الإنكار . ونتيجة للتوسع في إستخدام مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت هذه المواقع تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد وقراراتهم وتوجهاتهم نتيجة لتنوع المحتوى الموجود على هذه المواقع ما بين الأخبار والسياسة والفن والرياضة والموضة والأزياء .

إن توغل الأنترنت في حياة الأسرة أصبح يشكل تهديداً مباشراً على العلاقات الاجتماعية في المجتمع العراقي وإنشرت ظاهرة التواصل العشوائي مع أشخاص غرباء لغايات مختلفة تتنوع ما بين الفضول والتواصل والصدقة ومسائل قد تخرج عن السلوك القويم ويستوي الأمر في الذكور والإناث .

من هذا المنطلق فإن عملية التواصل والتقارب بين أفراد المجتمع في الداخل والخارج حتى أصبح كما يعبر عنه بأن العالم أصبح قرية صغيرة نتج عنه ظواهر سلبية ومن أهمها ظواهر التطرف والانحراف وظاهرة الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي . والخيانة في إطار الشبكة العنكبوتية كمفهوم تعني الإخلال بوعد الوفاء والإخلاص كقيمة تبنى عليها العلاقة بين شخصين، أما الخيانة في العلاقة الزوجية فتعني ممارسة الجنس مع شخص آخر غير الشريك عن طريق مواقع التواصل ... في المجتمع العربي أصبحت ظاهرة الخيانة الزوجية منتشرة إلى حد أصبح الكلام عنها أو القيام بها جزءاً من المسلمات نظراً لتساهل المجتمع معها .

ولا شك أن فعل الخيانة الزوجية مرفوض إجتماعياً وأخلاقياً ودينياً إلا أن مستجدات الحياة والتطورات التي يشهدها العالم وضعتنا أمام حالة مستحدثة ناتجة عن وجود أفعال مخرجة بالحياة ومخالفة للقيم والعادات والتقاليد هي ظاهرة التعاملات الجنسية والأخلاقية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وتتنوع وسيلتها ما بين الحديث عبر الرسائل الإلكترونية وإرسال الصور والفيديوهات المشبوهة والتواصل عبر كاميرات الفيديو ويثير الأمر إلى أن تصل حد التواصل الحقيقي والممارسات الواقعية نتيجة للتواصل المفرط . في سياق متصل فإن المشرع العراقي عالج مسألة الخيانة الزوجية للزوج والزوجة ونظمها في نطاق التشريع الجنائي ونظم أحكام الجريمة للزوج والزوجة ورتب العقوبات الجنائية وحدد ماهية هذه

المطلب الأول

مكون من صلات اجتماعية تلك الصلات التي يحددها الإدراك المتبادل بين الجانبين .

مفهوم الخيانة الزوجية في نطاق التشريع

ويمكن ان نعرف تطبيقات التواصل الاجتماعي " بانها استخدام تطبيقات الانترنت للتواصل والاتصال بالغير" (2). وهي أيضاً استخدام شبكة الانترنت وتكنولوجيا الهاتف النقال لتحويل عملية الاتصال الى حوار تفاعلي ". أو مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت ظهرت من الجيل الثاني للويب web تتيح التواصل بين الافراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين افرادها اهتمام مشترك او شبه انتماء لبلد او مدرسة او جامعة يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل او الاطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة اخبارهم ومعلوماتهم " .

أن العلاقة الزوجية هي من أرقى وأسمى العلاقات لأنها تستمد من مشاعر العاطفة والإخلاص والمودة الاستقرار العاطفي بين الزوجين، وبذلك فأى غدر أو خيانة صادر من أحد الزوجين يؤدي إلى هدم الأسرة بأكملها. ومع ظهور أجهزة الاتصال الحديثة واتساعها والتطور التكنولوجي وانتشار وسائل الإتصال الحديثة على غرار مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، والواتساب والمسنجر وغيرها من الوسائل التي ساهمت من وجهة نظر الكثيرين في تفتيش الظاهرة وتغلغلها في الحياة اليومية حيث ينظر إليها أنها تسهيلات لإقامة علاقة بين الجنسين، تؤدي إلى خيانة زوجية فلم تقتصر على التغريدات والرسائل القصيرة بل أيضاً الإتصالات بالصوت والصورة المباشرة، ما أوقع العديد من الأزواج والزوجات في الخيانة الزوجية بفعل التطور التكنولوجي العصري أو ما يعرف بالعلاقة الافتراضية عبر أجهزة الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية، وتدفق الانترنت، حيث أصبحت في متناول الجميع مما يفقد في العديد من الحالات إلى نشوب فضائح وارتكاب الجرائم واللجوء إلى الطلاق والتطليق. من هذا المنطلق سنعالج مفهوم التواصل الاجتماعي ومن ثم ننتقل لبيان مفهوم الخيانة الزوجية عبر هذه المواقع .

الفرع الأول : مواقع التواصل الاجتماعي

ومن خلال هذه المفاهيم يمكن ان نحدد مفهوماً عاماً لمصطلح شبكات التواصل الاجتماعي بانها التطبيقات والمواقع الالكترونية التي تستخدم للتواصل مع الاخرين ونشر المعلومة ومشاركتها والتعليق والاضافة عليها عبر شبكة الانترنت العالمية من اجهزة الحواسيب والهواتف الذكية المحمولة (3). أذاً ومن خلال ما تقدم يقصد بمواقع التواصل الاجتماعي بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهويات نفسها أو جمعه مع أصدقا الجامعة أو الثانوية .

ظهر مفهوم الشبكات الاجتماعية كمصطلح فلسفي اجتماعي منذ القرن الثامن عشر ولكن الجديد هو تحويله من فرضية اجتماعية الى واقع تقني عبر الانترنت ووسائل الاتصال المتقدمة وتسمى هذه البرامج او الوسائط بتطبيقات التواصل الاجتماعي social media تعد من التطبيقات الحديثة التي ظهرت على شبكة الانترنت والتي صاحبها ظهور العديد من تكنولوجيا الويب حيث ان الكثير من المتخصصين في علم الانترنت اكدوا أن الاعلام الاجتماعي يمثل قفزة كبيرة للتواصل من خلال الشبكة العنكبوتية بشكل تفاعلي اكبر من السابق عندما كان التواصل محدود بمشاركة كميات قليلة جدا من المعلومات . وقبل ان نتطرق لمفهوم شبكات التواصل الاجتماعي نوضح بعض المصطلحات الخاصة به كل على حدة (1):

الفرع الثاني : مفهوم الخيانة الزوجية

أفرز هذا التطور التكنولوجي نوعا جديدا من الممارسة الجنسية مما تولد معه مجموعة من المشاكل بما فيها الخيانة الزوجية، وبالتالي ألقت هذه العولمة ظلالها على المجتمع العالمي وزالت معها الحدود الزمانية والمكانية، وأحدثت نقلة نوعية وثورة حقيقية في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات، كما أحدثت قفزة كبيرة في تطوير العلاقات بين مختلف أفراد الشعوب ، والإستخدام المتنامي للتكنولوجيا التي غزت البيوت واستخدمها بشكل غير صحيح، أدت الى تغيير العادات والقيم الاجتماعية والأخلاقية وأثرت على المفاهيم وظهور مصطلحات جديدة .

فراش الزوجية وانتهاكات حرمتها بتمام الوطوء، إذن الخيانة الزوجية هي خيانة العلاقات الزوجية، بمعنى الشخصي لا يكون خاننا لفراش الزوجية إلا إذا كان متزوجا فيشترط وجود عقد صحيح قائم فعلا أو حكما، والأشخاص غير المتزوجين لا يهمهم الأمر وقد أهملهم القانون والمجتمع باعتبار أن فعلتهم لا تؤثر في

التواصل : عملية تبادل المعلومات والأفكار والآراء والمشاعر والمواقف والاتجاهات بين الافراد والمجموعات سواء داخل المجتمع الواحد أم خارجه. كما يعبر عن بأنه : عبارة عن نسيج

مَنْهُمَا مِائَةٌ جَلْدَةٌ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ⁽⁸⁾.

أما عن أشكال الخيانة الزوجية⁽⁹⁾:

- 1- **الخيانة الجنسية** : هي المرأة التي تحب شريكها وسعيدة معه لكنها تخونه مع الآخرين لأنها ترغب في المزيد من العلاقات الجنسية
- 2- **الخيانة العاطفية** : هي الخيانة العاطفية أو الجسدية من إحدى طرفي العلاقة وهذا راجع إلى الشعور بعدم الانتباه من الشريك الحالي على كافة الأصعدة.
- 3- **الخيانة الانتقامية** : هي المرأة التي يخونها شريكها فتد له الخيانة انتقاماً أو العكس.
- 4- **الخيانة السكرانة** : هي التي تخون زوجها عندما تكون فاقدة للوعي و فقط أي عندما تكون تحت تأثير الكحول أو المخدرات.
- 5- **الخائنة الغارقة في الخيال** : هي المرأة التي ليست لديها أي نية الخيانة حتى يأتي رجل في مخيلتها، فبرمجت في رأسها الخيانة أساساً قبل أن تلتقي به.
- 6- **الخيانة عبر الهاتف** : في الكثير من الأحيان تنشأ علاقة عبر الهاتف ليبدأ الشخصان بالتعارف ويتبادلان أطراف الحديث ويغوصا في تفاصيل لا حدود لها، وكثيراً من الأحيان تكون هناك علاقة أو بالأحرى ممارسة جنسية لا أخلاقية عبر الهاتف بالصوت والتعبير عن الشهوات بالكلمات.
- 7- **الخيانة الإلكترونية** : هي عملية استخدام التكنولوجيا الإلكترونية بخيانة الطرف الآخر وهي لكل ما يتم غير وسائل الاتصال الحديثة من هواتف نقال ومواقع الدردشة والفيس بوك والتويتير التي غالباً ما تركز على مواضيع الجنس والعاطفة وقد يعتبر البعض حديث زوجته مع أحد خارج علمه بغض النظر عن طبيعة الكلام خيانة، وقد يعتبر البعض استخدام زوجته لشبكة الانترنت دون علمه خيانة أيضاً.

استناداً لما ذكر، أصبح واضحاً بان الشريعة الإسلامية كما حرم الزنا حرمت مقدماتها واي فعل قد يؤدي الى ارتكاب الزنا، فجرم الزنا كما جرم مقدماته، إذا فمفهوم الخيانة الزوجية شرعاً يشمل كل علاقة تنشأ بين الزوج و امرأة اخرى او العكس فهي تعتبر علاقة محرمة بلغت . الزنا او لم تبلغ ويشمل ذلك المواعيدات و الخلوة و احاديث الهاتف التي فيها نوع من الاستمتاع و تضييع الوقت. وهذا يعني ان الخيانة الزوجية في الاسلام سواء كان من جهة الزوج او الزوجة ليس من الضروري ان تكون جسمية او تلامسية مباشرة او

العائلة وكانت تمس قواعد الأخلاق كالفعل الفاضح العلني مثلاً . فإذا ما ذهبنا على علماء الاجتماع يرون الخيانة بالنسبة للزوج والزوجة هي درجة واحدة من الناحية الأخلاقية أما الناحية الاجتماعية فخيانة الزوجة أشد خطورة وابتعد أثر من خيانة الزوج، لأن خيانة الزوجة ناجمة عن طفل غير شرعي للعائلة فلا يمكن إدخاله فيؤدي إلى اختلاط الأنساب والحاق العار بالزوج فيجعله موضع سخرية أما خيانة الزوج حتى وان كانت كبيرة ومجلية للعار وأخرها يتزوج بها فقط وهذا أساس الفرق بين خيانة الزوج والزوجة⁽⁴⁾.

وتتفق التشريعات في اغلب الدول العربية على تضييق دائرة جرائم الخيانة الزوجية في نطاق جريمة الزنا فقط بذلك اقتصر مفهوم الخيانة الزوجية على علاقة الزنا بين الزوج او الزوجة و شخص اخر اجنبي أي لم تعرف التشريعات الوضعية الخيانة الزوجية إلا بشكلها المادي القائم على علاقة جنسية بين زوج و امرأة اجنبية او الزوجة و رجل اجنبي. اما مفهوم الخيانة الزوجية التي هي موضوع بحثنا هذا فتركز على تجريم الخيانة الزوجية بمفهومها الواسع وهو مفهوم الخيانة الزوجية شرعاً و يشمل كل علاقة غير مشروعة قد تنشأ بين احد الزوجين وشخص آخر اجنبي فهي تعتبر علاقة محرمة بلغت حد الزنا ام لم تبلغ. فالمواعيدات و اللقاءات على سبيل العشق و الغرام و الخلوة واحاديث الهاتف التي فيها الاستمتاع وانواع اخرى من الافعال المشينة لا تقل اثارها السلبية عن الزنا، ولا يمكن التغاضي عنها وعدم تجريمها بحجة عدم وصولها الى حد ارتكاب جريمة الزنا.

عرّف الفقهاء جريمة الزنا بتعريفات مختلفة⁽⁵⁾، إذ يختلفون في الأركان والشروط الواجبة فيها أو في الشبهة المانعة من وجوب الحد ونذكر من هذه التعريفات: الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي الفراغ التشريعي وأفق التجريم القانوني - يقصد بالزنا حسب المذهب الحنفي بأنها وطء مكلف طائع في قبل مشتبهة خال عن ملكه وشبهته في دار الإسلام أو تمكينه من ذلك أو تمكينها. وعرفها البعض⁽⁶⁾ بأنها وطء مكلف مسلم خرج أدمي لا ملك له فيه بلا شبهة عمدا . وهناك من عرّفها بأنها إبلاج ملتزم عالم بالتحرير حشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتبه طبعاً⁽⁷⁾.

تختلف عقوبة الزنا في الشرع باختلاف مرتكبيها، ومعنى ذلك إذا كان الفاعل غير محصن وهو البكر الذي لم يجامع في نكاح صحيح وهو بالغ عاقل سواء كان رجلاً أو امرأة، كانت عقوبته "الجلد" بحسب الآية الكريمة، قال تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ

يمكن ان تكون خيالية او تصورية و في هذه الحالة يزني الرجل بقلبه وبذلك لا يحمل اي شعور بالتقدير والاحترام لشريكه (10).

المطلب الثاني

المعالجة التشريعية للخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

قبل الدخول في المعالجة التشريعية لفعل الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، نحتاج لأن نبين ماهي الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهل تعتبر الأفعال المخلة بالحياة الممارسة عبر الشبكة العنكبوتية خيانة زوجية بالمعنى الدقيق أم انها لا تعدو لان تكون أفعال مخالفة للعادات والتقاليد والأعراف ؟ .

الفرع الأول : الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الخيانة الزوجية عبر الوسائط الإلكترونية أو ما يسمى بالخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من أجل تحديد مدى تطبيق النص الجنائي المنظم للخيانة الزوجية في الحالة العادية عليها. ونظرا لإعتبار المفهوم من المفاهيم الحديثة في بنية المصطلحات القانونية نتيجة التداخات التي خلفها الاستخدام المتنامي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال بشكل كبير في المجتمع المغربي، وقد تكون هذه الجريمة محققة بين شخصين متزوجين، أو بين شخص غير متزوج والأخر متزوج، وقد يكون بين شخصين لكنهما غير متزوجين وهو ما يعرف بجريمة الفساد الإلكتروني في العالم الافتراضي، وقد تتحول في بعض الأحيان الخيانة الزوجية الافتراضية إلى الخيانة الزوجية الواقعية بما فيه من إخلال بميثاق الزواج وإنتهاك للأعراض والتفكك الأسري وضياح النسل وفساد المجتمع (11).

وعلى ذكر العلاقة الجنسية نستحضر هنا مفهوم الجنس الافتراضي نظرا لتعدد أساليبه وصوره وطرق ممارسته، فليست له خاصيات أو شروط معينة، فقد يكون بين شخصين أو أكثر، من أجناس مختلفة أو من جنس واحد، أو بين شخص واقعي وآخر افتراضي عبر الوسائط الإلكترونية، غايته إشباع الرغبة الجنسية عن طريق الخيالي أو المشاهدة والدرشة البديئة كما تتحقق هذه الإثارة والنشوة الجنسية عن طريق الممارسات الجنسية المقروءة والمسموعة والمرئية وقد ذهب بعض رجال القانون لمحاولة إعطاء هذا الفعل وصفه التجريمي الذي يدخله في خانة القانون الجنائي، حيث سماه المحامي أيمن السباعي بجريمة الزنا السلبي،

لانعدام الموافقة غير الشرعية أو الخارجية عن رابطة الزواج على أرض الواقع، وإذا كانت بعض حالات هذا الجنس الافتراضي تدخل ضمن الجرائم الإلكترونية، فهي تبقى من الجرائم التي ترتكب بواسطة الوسائل الإلكترونية (نظام) حاسوبي أو شبكة حاسوبية)، وذلك حسب تعريف المؤتمر العاشر للأمم المتحدة لمحاربة الجريمة الإلكترونية، فهي كل جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوب. وبالتالي يقصد بالخيانة الزوجية الإلكترونية إقامة علاقات غير شرعية، مخالفة لأحكام مدونة الأسرة والفقهاء المالكي باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي وخيانة الطرف الأخر، بصور أفعال أو أقوال إما عن شخصين كلاهما متزوجين أو أحدهما فقط، وبعبارة واضحة فجريمة الخيانة الزوجية في الفضاء الإلكتروني هي كل علاقة غير شرعية قائمة بين رجل وأمرأة لا يربطهما عقد الزواج، باستعمال وسائل الإتصال الحديثة، أو تكنولوجيات الإعلام والاتصال عموما .

كما تعتبر خيانة الزوجة لزوجها عبر الإنترنت اسوء بكثير من خيانتها له في الحياة الواقعية فالزواج ميثاق غليظ ومقدس والدليل على ذلك قولي تعالى (وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا) (12)، وبالتالي لا يجوز خيانة هذا العهد او الميثاق .

فالرباط الزوجي حين يقوم على أسس غير متينة توفر له الصحة والاستمرار تكون إزاء احتمال بروز حالة من التصدع الخفي الذي يتشكل نتيجة تدني صيانة الحياة الزوجية أو تراجعها لأسباب متنوعة، مما يؤدي إلى تراكم التناقضات إذا لم توجد لها الحلول المناسبة. ومع هذا التراكم يتزايد التباين والتباعد، حيث يبدو أحد الطرفين غير قادر على تلبية متطلبات الطرف الأخر، إلا أن الاعتبارات الاجتماعية أو سواها تحول دون فك الرباط الزوجي، وبه تتحول الحياة الزوجية إلى إطار فارغ من المضمون على أن هذا الانطفاء لا يحدث دفعة واحدة، بل هو يتخذ عادة طابع العملية التراكمية للتناقضات و الإحباطات التي تفاقم التباعد النفسي أو هو يكون محصلة جولات من المجابهات والصراعات والأزمات التي تطفئ العلاقة تدريجيا (13).

ساهمت الأجهزة الإلكترونية الحديثة في تسهيل حياة الناس وتقريب المسافات بينهم بحيث جعلت هذا العالم المترامي الأطراف وكأنه قرية صغيرة يتقارب فيها الناس ويتعارفون بأقل جهد ووقت حيث كان الناس قبل وجود الأجهزة الإلكترونية يتكبدون العناء الشديد من أجل التواصل مع الآخرين، ورغم هذه الإيجابية وغيرها للأجهزة الإلكترونية إلا أنها ساهمت في واقعنا المعاصر وبشكل

نلاحظ مما تقدم ان للخيانة الزوجية آثار بالغة على كينونة البنية الاسرية فهي تتسبب في دمار للطرف الذي تتم خيانتة فتسلبه الامان العاطفي والدفء الاسري وتجعله يفقد الثقة بأقرب الناس اليه ناهيك عن الآثار النفسية الأخرى. كذلك فإن آثارها تنعكس على الاطفال الذين هم يستمدون الحاجات الاساسية لبناءهم النفسي والاجتماعي والعاطفي والديني من الأب والأم فإذا اختلت العلاقة بين والديهم فإن تأثير ذلك سينعكس عليهم ويوقعهم في خطر الانحدار نحو هاوية المشكلات الاجتماعية كتعاطي المخدرات والاختلاط بأصدقاء السوء والابتزاز من قبل ضعاف النفوس فالجو الاسري المشحون يؤثر على حياة الاطفال ونموهم العقلي والجسمي ويجعلهم يعيشون حياة غير مستقرة وغير آمنة مما تنعكس على شخصيتهم في المستقبل.

الفرع الثاني : الموقف التشريعي من الخيانة الزوجية الإلكترونية

في إطار هذا الفرع سنعالج الخيانة الزوجية تشريعيًا ومن ثم ننقل لموقف القضاء من الخيانة الزوجية عبر الأنترنت .

اولا : الخيانة الزوجية في القانون

الخيانة الزوجية قضية حذرت منها كافة الاديان السماوية فالزواج علاقة مقدسة لا بد ان تقوم على الامانة وعدم الخيانة الزوج أو الزوجة أو في إقامة علاقات عن طريق الانترنت أو التواصل مع الجنس الاخر دون مراعاة الأخلاق والحدود وكذلك الممارسات الجنسية يعد من المحرمات شرعا ويعود سبب التجريم الشرعي لهذا النوع من الخيانة الى اعتباره نوع من انواع الزنا فالزنا لا يعني ممارسة الجنس المباشر فحسب بل ان النظر حتى للمحرمات يعتبر من الزنا والدليل على ذلك قول الرسول محمد (ﷺ) ان الله كتب على ابن ادم حظه من الزنا ادرك ذلك لا محالة فرنا العين النظر وزنا اللسان المنطق والنفس تمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك او يكذبه .

الخيانة كمفهوم تعني الاخلال بوعد الوفاء و الاخلاص كقيمة و مبدأ تبنى عليها العلاقة بين شخصين، اما الخيانة في العلاقة الزوجية، فهي ظاهرة اجتماعية تعني إقامة احد الزوجين لعلاقة محرمة شرعا وقانونا مع اجنبي. وتكاد تخلوا التشريعات الجنائية للكثير من الدول الاسلامية، ومنها العراق و غيرها من تعريف للخيانة الزوجية، فلم ترد مصطلح "الخيانة الزوجية" في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ولم تعرف جريمة الخيانة الزوجية ولا جريمة الزنا، ولكن جرمت المادة ٣٧٧ ارتكاب الزنا

واضح في العمل على تمزيق عرى بعض البيوت، وحل نسيجها الاجتماعي من خلال تعرف الزوج أو الزوجة على غير شريك حياته ليحدثه ويختلي معه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ليهتك بذلك ستر الزوجية الذي أمر الله تعالى بالمحافظة عليه، وقد جاء هذا المبحث ليعرض لأهم دوافع الخيانة الزوجية الإلكترونية والتدابير اللازمة لمعالجتها، وهي على النحو التالي⁽¹⁴⁾:

- 1- ضعف الوازع الديني : لعل السبب الأهم الذي يدعو إلى هذا النوع من الخيانات هو ضعف الوازع الديني الذي يجب أن يتربى عليه المسلم منذ نعومة أظفاره؛ ليكون له وقاية وحماية مواقف كهذه.
- 2- عدم إعطاء كل من الزوجين للاخر حقه، فيسعى الزوج أو الزوجة لإشباع رغباته وشهواته التي حرم منها بشكل مغاير والأجهزة الإلكترونية سهلت اليوم إشباعها.
- 3- الفراغ الذي يعيشه أفراد الأسرة وقلة اهتمام كل من الزوجين بالأخر، حيث إن الزوج قد لا يأتي للبيت إلا في وقت متأخر من الليل، والزوجة تقضي وقت فراغها أمام شاشات التلفاز، أو عبر الأجهزة الإلكترونية وقد يكون الأمر نفسه مع الزوج، وهذا بدوره قد يوقع في الخيانة الزوجية.
- 4- محاولة التقليد حيث إن الزوجة قد تسمع وترى أن صديقتها لها صديق وتتواصل معه عبر مواقع التواصل الاجتماعي فتحاول جاهدة أن تقلد مثل هذا الفعل المشين.
- 5- أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي عوالم افتراضية واسعة للأشخاص ليتواصل كل منها مع الآخر بحرية تامة وخصوصية مزيفة، وهي بذلك جعلت الخيانة أسهل للتالي :
 - أ- ما دام أن العلاقة إلكترونية فليس هناك خوف من أن يراها أحد . تحد هذه العلاقة من الأمراض المنقولة . ما دام أنها تتيح للشخص الدخول بشخصية مزيفة، فهي تسهل عليه إخفاء شخصيته فقد لا يعرف كل منهما الآخر في بعض الأحيان.
 - ب- لا حرج من إيجاد الوقت والمكان المناسبين للخيانة.
 - ت- سهولة إخفاء الهواتف المحمولة، أو وضع كلمات سر لها.
 - ث- سهولة حذف المحادثات من الهواتف المحمولة.
 - ج- توافر شبكات الإنترنت في كل مكان مما يجعل الخيانة الزوجية الإلكترونية أكثر سهولة، حيث بالإمكان ممارسة الخيانة في العمل أو البيت أو في أي مكان.
 - ح- شعور الأشخاص بالراحة إذا وجد من يستمع لأسراره وعلاقاته، وبخاصة أن هذا الشخص غريب كليا عنه، وهو غير موجود إلا في عالمه الافتراضي .

ثانيا : الموقف القضائي من الخيانة الزوجية عبر الأنترنت

إن المشرع العراقي ذكر في المادة 378 من قانون العقوبات في الفقرة الأولى منه انه لا يجوز تحريك دعوى الزنا ضد أي من الزوجين او اتخاذ أي اجراء فيها الا بناء على شكوى الزوج الاخر، وهنا يمكننا ان نقول انه في حال رضا الزوج باستئناف الحياة الزوجية رغم علمه بحدوث خيانة زوجية عبر الهاتف لا يحق له إقامة دعوى الزنا ضد الزوجة". كما أنه " في حالة ثبوت الخيانة الزوجية عبر الهاتف وحصول التفريق فانه يعد سبباً لإسقاط الحضانة إلا أن القانون العراقي لم يعالج ذلك في نص واضح وإنما نستنبط ذلك من نص الفقرة (2) المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 التي نصت على ان "يشترط أن تكون الحاضنة بالغة عاقلة أمينة قادرة على تربية المحضون وصيانتهم" وهنا دليل واضح على إن الام الزانية قد فقدت احد شروط الحضانة ألا وهي الأمانة على تربية المحضون وصيانتهم فقد يشاهد الطفل ما لا يقبله العقل والمنطق على والدته مما يستحيل معه تربيته تربية صحيحة".

وفي هذا السياق نستعرض قرار قضائي في ذات الصدد تذهب محكمة التمييز الإتحادية العراقية في قرار لها بأنه : (قيام الزوجة بأجراء المكالمات الهاتفية وتبادل الصور مع الغرباء يشكل ضرر جسيم للزوج مما يعطيه حق التفريق للضرر وفق المادة (٤٠) من قانون الاحوال الشخصية النافذ في محاكم الاحوال الشخصية)⁽¹⁶⁾.

أما على الصعيد الجنائي فإن أصدرت محكمة جنح الكرخ المتخصصة بقضايا العنف الاسري بالدعوى المرقمة ٨٢ / ج ع / ٢٠٢١ في ٩/٩ / ٢٠٢١ قراراً وجاهياً قابلاً للتمييز يقضي بعدم كفاية الادلة المتحصلة بحق المتهمه (... أما عن قرار محكمة التمييز فقد ذهب إلى أنه :

بعد التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي قد انصب على قرار محكمة جنح الكرخ المختصة بقضايا العنف الاسري بالعدد ٨٢ / ج ع / ٢٠٢١ / ٩/٩ / ٢٠٢١ ولوقوعه ضمن المدة القانونية واشتماله على أسبابه تقرر قبوله شكلاً وعند عطف النظر على القرار المميز وجد أن وقائع الدعوى تشير إلى قيام المشتكي القانونية بحق زوجته المتهمه بتحريك الشكوى الجزائية وطلب اتخاذ الاجراءات اذ تبين من خلال الموبايل العائد لها أنها على تواصل مع عدد من الأشخاص عبر برامج التواصل الاجتماعي من خلال الدخول في عدد من الكروبات وإرسالها صورها وبصمات صوتية ورسائل الى أولئك الأشخاص تتضمن إساءة الى الحياة

من قبل اي من الزوجين حيث نصت بفقرتها ١ و ٢ من القانون على انه تعاقب بالحسب الزوجة الزانية و من زنا بها..

أما قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٨ المعدل، فقد ورد فيه كلمة الخيانة الزوجية في المادة ٤٠/٢ حيث منح حق طلب التفريق بناء على طلب أي من الزوجين إذا ارتكب الزوج الآخر، الخيانة الزوجية و اعتبرت من قبيل الخيانة الزوجية ممارسة الزوج فعل اللواط بأي وجه من الوجوه .

اراد المشرع باستخدام تعبير الخيانة الزوجية بدلا من الزنا لغرض تمييزها عن المفهوم القانوني للزنا وبذلك اعطى سلطة تقديرية واسعة للقاضي لتقدير نوع الجرائم التي تعتبر انتهاك لرابطة الزوجية المقدسة فمجرد ثبوت الضرر ترفع دعوى التفريق يحكم لصالح الطرف المتضرر من الخيانة وهذا يشمل الخيانة الزوجية عن طريق المكالمات والرسائل الهاتفية الغرامية او عن طريق برامج التواصل الاجتماعي بدليل الرسائل او الصور الموجودة في هاتفها وايضا تزويد المحكمة ببيانات شريحة الهاتف وبجميع المكالمات الصوتية للمتهم بالخيانة الزوجية .

يندرج فعل الخيانة الزوجية عبر الأنترنت إذا ما أردنا تجريمها ضمن الجرائم المادية، حيث لا تكون قائمة من الناحية القانونية إلا بتحقق ركنها القانوني المتمثل في الأساس القانوني لتجريم الفعل المادي المجسد للخيانة الزوجية، وكذا الركن المادي والمتمثل في فعل الوطء أي المواقعة الجنسية غير المشروعة، وكذا الركن المعنوي المتجسد في توفر القصد الجنائي، إلى جانب الركن المفترض وهو العلاقة الزوجية، وإذا أردنا تطبيق هذه الأحكام على الخيانة الزوجية الإلكترونية، هذه الأخيرة التي لا تحدث فيه المواقعة الجنسية غير المشروعة، ولا يكون فيه عنصر الملامسة بين الطرفين، وبالتالي عدم توفر الركن المادي المحقق للجريمة، ومن هنا يطرح تساؤل وبالخصوص عندما تطرح قضية ما أمام القضاء الجزائي؟ وما هو النص القانوني الواجب التطبيق؟ وما موقف الفقه الإسلامي من الخيانة الزوجية في الفضاء الإلكتروني؟ وبالرجوع إلى التشريعات الوطنية بما في ذلك المشرع المغربي، لم نجد نص قانوني يجرم هذا الفعل الخيانة الزوجية الافتراضية، في انتظار تدارك الأمر من طرف المشرع الجنائي المغربي بإقرار نص قانوني يجرم الخيانة الزوجية في الواقع الافتراضي، كما أن القاضي الجنائي لا يمكنه أن يخالف مبدأ شرعية التجريم والعقاب أي "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني"، إذا عرضت عليه قضية متعلقة بهذا النوع من الجرائم⁽¹⁵⁾.

2. لم يجرم المشرع الجزائري افعال الخيانة الزوجية عبر الأنترنت إلا أنه لم يهمل الضرر المعنوي الناتج عنه واثاح للمتضرر المطالبة بالتفريق القضائي في نطاق المحاكم الشرعية .

المقترحات

1. تعديل نص المادة 377 من قانون العقوبات العراقي بإضافة فقرة أخرى تستوعب أفعال الخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بتجريمها من جهة وعدم دمجها بالعقوبة مع الخيانة الجسدية الزوجية من جهة أخرى. حيث أن عدم تبني الأفعال المسببة لتهدم الأسرة سببا من إنتشار الفوضى وسببا لتفشي الظاهرة .
2. زيادة التوعية الإجتماعية بخطورة الظاهرة وحرمتها الشرعية والإجتماعية مما يساعد في العمل على الحد منها ونبذها .

الهوامش

- (1) احمد عصام ، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على خصوصية الفرد الجزائري ،رسالة ماجستير ،الجزائر ، جامعة المسلية، 2013، ص 13 .
- (2) خالد غسان يوسف ، ثورة الشبكات الاجتماعية ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وابعادها ، عمان ، دار النفائس ، 2013 ،ص24.
- (3) حسين محمود هتيمي ، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي ، دار اسامة ، عمان ، 2015، ص 78 .
- (4) صباح الصباح، التربية الجنسية عند الرجل والمرأة دار علم الملايين، مؤسسة الثقافة للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية ، بيروت، 1996، ص 40 .
- (5) العلامة ابن العابدین، حاشية رد المحتار على الدار المختار، طبعة الحلبي الجزء الثالث، سنة ١٢٥٢ هـ، ص: ١٤١-١٤٢ .
- (6) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي روضة الطالبين وعمدة المفتين: (ت ٦٧٦هـ)، زهير الشاويش المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م، ٣٠٩ /٧ .
- (7) أبو عبد الله محمد الخرشي، شرح الخرشي على مختصر خليل، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر

الزوجية وعدم المحافظة على قدسية هذه العلاقة وطلب الشكوى ضدها بتهمة خيانتها له ، وقد أرفقت مع أوراق الدعوى مجموعة من تلك المحادثات، وقد أنكرت المتهمه أعلاه التهمة الموجهة اليها تحقياً ومحكمة وأفادت أن المشتكي قد احتفظ بجهاز الهاتف العائد لها واستطاع الدخول الى حسابها وإرسال تلك الرسائل والصور بغية ابتزازها والطلب منها تسجيل نصف الدار الذي قامت بشرائه باسمه ، وفي ضوء ما تقدم تجد الهيئة ان فعل المتهمه لا ينضوي تحت احكام المادة ٣٧٧/١ من قانون العقوبات النافذ ، اذ ان جريمة زنا الزوجية تشترط وقوع الوطء المحرم بين الزوجة ورجل اجنبي عنها ، وهذا ما لم يتحقق في هذه الدعوى ولم ينهض اي دليل أو قرينة على ذلك، كذلك أن فعل المتهمه لا ينضوي تحت احكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات اذ ان المتهمه لم تأت بفعل مخل بالحياء علانية ، وبالتالي تكون الأدلة غير كافية لإدانتها عن التهمة الموجهة اليها وفق أحكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات النافذ مما يقتضي الغائها والافراج عنها وهذا ما قضى به القرار مميز لذا قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي ، وصدر القرار بالاتفاق استناداً لإحكام المادة ٢٥٩/١/٢ ن الأصول الجزائية في ٢١ / ربيع الأول / ١٤٤٣ هـ الموافق ٢٧/١٠/٢٠٢١ م .

من خلال استقراء القرار القضائي نجد بأن الموقف التشريعي والقضائي في العراق امام واقعة فراغ تشريعي تجاه افعال الخيانة الزوجية عبر الأنترنت والمتضرر من الأفعال القبيحة غير المجرمة من جزاء الخيانة الزوجية . مراجعة محاكم الأحوال الشخصية لطلب التفريق القضائي .

الخاتمة

بعد الحمد والثناء لله عز وجل بتوفيقه لنا إتمام البحث والذي بينا فيه مفهوم الخيانة الزوجية بشكل عام والخيانة الزوجية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص ، والموقف التشريعي منها نتوصل لجملة من النتائج ونقدم جملة من المقترحات في إطار البحث .

النتائج

1. الخيانة الزوجية عبر الأنترنت فعل قبحته العادات والتقاليد والدين ولا مبرر شرعي للقيام به . كما تتكالب عدة عوامل في تدعيمه وتنميته . أما من حيث الإنتشار فيعاني المجتمع من تفشي ظاهرة الخيانة الزوجية عبر الأنترنت لسهولة التعامل معها والسرعة في التواصل فيها .

ثالثاً: الكتب والبحوث

- أبو عبد الله محمد الخرشبي، شرح الخرشبي على مختصر خليل، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة، بيروت 1317 هـ
 - احمد عصام، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على خصوصية الفرد الجزائري، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة المسلية، 2013، ص 13.
 - أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، القاهرة، 1996
 - انس ماجد عاودة، الخيانة الزوجية الإلكترونية من وجهة نظر تربوية فقهية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2009، ص 136.
 - عبد الحميد الشواربي، جريمة الزنا في ضوء القضاء والفقهاء، دار المطبوعات الجديد، الإسكندرية، 1995، ص 137
 - أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، القاهرة، 1996، ص 556.
 - سورة النساء جزء من الآية 21.
 - خنساء حسن النعيم، الزواج المثالي، دار سما للنشر والتوزيع، الرياض، 2018، ص 64.
 - عبد المالك عزوق، اسباب لجوء الأزواج الى الخيانة الزوجية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لبويرة، 2016، ص 45.
 - فؤاد بن صغير، الاجرام الالكترونية، سلسلة التشريع الالكتروني، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2011، ص 9.
 - محكمة التمييز الاتحادية العراقية، رقم القرار 5126 هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية، 2017 - تاريخ القرار 2017/9/11. (منشور)
- المصادر**
- اولاً: القرآن الكريم
- ثانياً: المصادر الفقهية
- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي روضة الطالبين وعمدة المفتين: (ت 676هـ)، زهير الشاويش المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، بيروت، 1412هـ / 1991م، 309/7.
 - العلامة ابن العابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، طبعة الحلبي الجزء الثالث، سنة 1252 هـ،

القرارات القضائية

- محكمة التمييز الاتحادية العراقية، رقم القرار 5126 هيئة الأحوال الشخصية والمواد الشخصية، 2017 - تاريخ القرار 2017/9/11